الأثار المالية والاقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة ميدانية-

The Financial and Economic Implications of Digital Currency Trading from an Islamic Economic Perspective

- A Field Study -

د. سامي محمود عبد الحميد مراد*

مصلحة الضرائب المصرية، جامعة عين شمس - مصر

samy.mahmoud115@eta.gov.eg

أ. شرين نبيه محمد سلام

كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر

rofydasamy@hotmail.com

تاريخ الإستلام: 2024/11/24 تاريخ القبول: 2025/03/22 تاريخ النشر: 2025/04/17

ملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الآثار المالية والاقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية وحاول الباحث الإجابة على تساؤلات: إلى أى مدى يمكن أن يؤثر التعامل بالعملات الرقمية بعيدا عن المظلة الرسمية للدول على اقتصاديات هذه الدول؟ ما هي الأطر الرقابية لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية، ما هي الأثار الإقتصادية والمالية للعملات الرقمية بوضعها الحالي على مستقبل القطاع المصرفي؟، وقد استند البحث في جانبه التطبيقي إلى تحليل نتائج استمارة الاستبانة المعدة لتحقيق هدف البحث، تمثلت العينة المختارة من المصرفيين العاملين في بنك الراجحي والبنك الأهلي بالسعودية، ختاما نعرض النتائج والتي من اهمها عدم جواز التعامل بالعملات الرقمية وتداولها على ما هي عليه الآن؛ لما يترتب على التعامل بها من مفاسد وأضرار لا حصر له، ونوصى بضرورة قيام الدولة بدورها تجاه عملية صك وإصدار العملة الرقمية وتنظيمها ووضع الأطر الرقابية والتنظيمية لها.

كلمات مفتاحية: عملات رقمية، أثار مالية وإقتصادية، اقتصاد إسلامي.

تصنيفاتJEL: G21,G23,G32 ،G15.

Abstract:

The study aimed to examine the financial and economic impacts of digital currency transactions. The researcherattempted to answer the following questions: To whatextent can digital currency transactions outside the official framework of a country impact its economy? What are the regulatory frameworks to address the financial and economic challenges of digital currency transactions? What are the economic and financial impacts of digital currencies in their current form on the future of the banking sector? The applied aspect of the study relied on analyzing the results of a questionnaire designed to achieve the study's objective. The selected sample consisted of bankers working at Al Rajhi Bank and Al Ahli Bank in Saudi Arabia. In conclusion, we present the results, the most important of which is that it isimpermissible to deal with and trade digital currencies as they currently exist, due to the countless negative consequences and harms that result from such transactions. We recommend that the state fulfill its role in the process of issuing and issuing digital currency, regulating it, and establishing regulatory and super visory frame works for it.

Keywords: Digital currencies, financial and economic impacts, Islamic economics.

Jel Classification Codes:G21,G23,G32 ،G15

*المؤلف المراسل.

1. المقدمة:

اعترض المؤسسين للعملات الرقمية على فكرة أن تأخذ البنوك عمولة على تحويل المبالغ من حساب إلى حساب وكذا المدة الزمنية الطويلة لتنفيذ العملية، وارتفاع النسبة بإرتفاع المبلغ وهنا نبعت فكرة قطع دور الوسيط وهو البنك من أي عمليات تجري بين أشخاص وأن تحدث العملية في ثواني دون تكلفة ولعلم المؤسسين بأن حكومات وبنوك قد تحاول محاربتهم لأن نجاح العملات الرقمية يضر بالبنوك واقتصاديات الدول، تم إيجاد تكنولوجيا الـ(Block Chain) ، وهذه التكنولوجيا تجعل كل من يملك عملة البيتكوين أو محفظة بيتكوين يحفظ جميع العمليات ويسجلها وذلك يجعل من المستحيل على شخص أو كيان ما تهكير جميع الناس بالإضافة إلي إيقاف هذه الفكرة.(دلال أبو غزالة، 2017)

1.1. مشكلة البحث:

هناك العديد من الأثار المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الرقمية منها؛ تهديدها الأمن القومي وتمويل الإرهاب، التهرب الضريبي: العملات الافتراضية يمكن أن تكون شكلا مبتكرا وخفيا من التهرب الضريبي، حيث لا توجد نظام قانوني تعمل فيه حيث يتم الاحتفاظ بها في حسابات الفضاء الإلكتروني المعروفة باسم المحافظ عبر الإنترنت، تحديد سعر العملة الافتراضية قائم على العرض والطلب وهذا يؤدى إلى تقلبات ومشاكل كبرى للمتعاملين بها والاقتصاد، مثل المضاربة والتضخم وهروب رأس المال، ضعف الاستثمار وغيرها من الأضرار الاقتصادية والمالية التي يجب دراستها من منظور الاقتصاد الإسلامي، عدم الحماية القانونية: نجد أنه عند استخدام العملات الافتراضية وحدوث خطأ في تنفيذ مدفوعات المعاملات الناتجة عن هذه العملات الافتراضية، مثل الدفع إلى مستفيد آخر، أو تحويل مبلغ غير صحيح، أو عدم إتمام المعاملة في الوقت المناسب.

تأتى هذه الدراسة للوقوف على مدى استعياب نظام الاقتصاد الإسلامي لمفهوم العملات الرقمية وأبعادها وأثارها الإقتصادية والمالية، حيث أصبحت العملات الرقمية جزءا لا يتجزأ من المشهد الاقتصادي العالمي، وخاصة في دول الخليج التي تشهد تطورا ملحوظا في تبني التكنولوجيا المالية، فأصبحت عملات البتكوين والاثيريوم (Ethereum) التي تركز على العقود الذكية، وتمكنت من جذب عدد كبير من المطورين، وربيل(Ripple) ولايتكوين (Litecoin) تعكسان الابتكارات في مجال المدفوعات والتحويلات في دول الخليج، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التعامل بالعملات الرقمية بعيدا عن المظلة الرسمية للدولة على اقتصاديات الدول؟** ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الواقع المالي والاقتصادي للعملات الرقمية؟ وهل هناك أثر لعملية التحول الرقمي على سرعة إنتشار التعامل بالعملات الرقمية؟ وكيف يمكن الإستفادة منه ليكون سبب في إسعاد البشرية وليس سبب لشقائها؟
- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التعامل بالعملات الرقمية بعيدا عن المظلة الرسمية للدول على اقتصاديات هذه الدول وخاصة القطاع المصرفي منها؟
- ما هو الشكل المتوقع للعملات الرقمية والضوابط الرقابية المنوط وضعها حتى تأخذ مشروعيتها في التعامل والتداول؟
- ما مدى استعياب نظام الاقتصاد الإسلامي لمفهوم العملات الرقمية وأبعادها وأثارها الإقتصادية والمالية؟
- ما هي طبيعة المعوقات والتحديات التي تحول دون استفادة اقتصاديات الدول الرسمية من التعامل بالعملات الرقمية وكيفية التغلب عليها؟
- ما هي جوانب الإستفادة من الإنتشار السريع للعملات الرقمية في تعزيز عملية التحول الرقمى وفق رؤية 2030؟

- كيف ستؤثر الأثار الإقتصادية والمالية للعملات الرقمية على مستقبل القطاع المصرفي بالنتيجة؟ لأن استكمال التصور والرؤية الإقتصادية سوف يساهم في تسهيل الرؤية الشرعية والفقهية للتعامل بالعملات الرقمية.
- ما هو أوجه الشبه والإختلاف بين العملات التقليدية المعتمدة في النظم الإقتصادية وبين العملات الرقمية.

2.1. أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على اقتصاديات التعامل بالعملات الرقمية وأثارها المالية والإقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:

- الكشف عن الأثار الإقتصادية والمالية للعملات الرقمية على مستقبل القطاع المصرفي بالنتيجة.
- الوقوف على الأطر الرقابية لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- التعرف على أبرز التحديات والمعوقات التي تحول دون استفادة اقتصاديات الدول الرسمية من التعامل بالعملات الرقمية وكيفية التغلب عليها.
- التعرف على أوجه الشبه والإختلاف بين العملات التقليدية المعتمدة في النظم الإقتصادية وبين العملات الرقمية.
- دراسة الشكل المتوقع للعملات الرقمية حتى تأخذ مشروعيتها في التعامل والتداول.
- الوقوف على رأي كل من المصرفيين في البنك الأهلي السعودي وبنك الراجحي في مدى تأثير التعامل بالعملات الرقمية بوضعها الحالي على القطاع المصرفي الرسمي وعلى اقتصاديات الدول.

3.1. دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص دوافع اختيارنا لموضوع البحث في النقاط التالية:

- موضوعات البحث من المواضيع المطروحة على الساحتين الإقتصادية والمالية في الوقت الحالي.
- الآثار الضخمة التي يخلفها حجم التعامل بالعملات الرقمية وتأثيراتها الخطيرة إن لم يتم تنظيمها والتحكم فيها على اقتصاديات الدول والقطاع المصرفي الرسمي.
- اهتمام الباحث بموضوع التعامل بالعملات الرقمية وأثارها المالية والإقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، كونه يدخل ضمن تخصصنا.

4.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في جوانب عدة أهمها:

❖ **الأهمية العلمية:**

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية الكبيرة للمخاطر المالية والإقتصادية التي من الممكن أن تخلقها حجم التعاملات الكبيرة بالعملات الرقمية على اقتصاديات الدول الإسلامية وبخاصة القطاع المصرفي.

- تبقى الحاجة ضرورية وقائمة في أمتنا العربية إلى الكتابة في هذا الموضوع من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن أن يكون الإختلاف في عرض المادة العلمية أساس الفائدة المرجوة.
- لا يمكن غض الطرف عن التعاملات في العملات الرقمية بعيدا عن مظلة الدولة والنظم الرقابية والحمائية للنظام المصرفي والنقدي.

- هناك أهمية كبيرة للدراسات البحثية في هذا المجال لما يخلفه من أثار هائلة على اقتصاديات الدول وسياساتها المالية والنظم الرقابية.
- تعد هذه الدراسة من المحاولات البحثية القليلة التي تحاول التعرف على أثر عملية التعامل بالعملات الرقمية غير الرسمية على مستقبل القطاع المصرفي.

❖ **الأهمية العملية:**

- قد تفيد نتائج الدراسة وتوصياتها القائمين على عملية التحول الرقمي واقتصاد المعرفة لتكون خريطة طريق فاعلة ودعما لتنفيذ رؤية 2030 التي تستهدفها دول مجلس التعاون الخليجي.
- تسهم الدراسة الحالية في تزويد القائمين على الاقتصاد والسياسات المالية للاستفادة من مزايا التحول الرقمي وعدم ترك سلة الأرباح والغلة لجهات مجهولة وأفراد غير معروف عنهم شيء وفي النهاية التأثير بالسلب على النظم الإقتصادية والمصرفية الرسمية.
- تأتي هذه الدراسة بمثابة دعوة للتطوير والتفاعل من الباحثين والاقتصاديين لدراسة العملات الرقمية وأثارها المالية والإقتصادية في ظل تحديات التحول الرقمي.
- أسهمت الدراسة في زيادة قدرات الباحث في مجال البحث العلمي وإثراء معرفته حول موضوع الدراسة، كما تفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول اقتصاديات التعامل بالعملات الرقمية وأثارها المالية والإقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

5.1. فرضيات البحث:

انطلاقا من مشكلة البحث وأهدافه، فإن هذا البحث يقوم على الفروض التالية:

- **H1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مجموعة المعوقات والتحديات التي تواجه التعامل بالعملات الرقمية وبين إمكانية ضمها إلى القطاع المصرفي الرسمي.
- **H2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم قيام الدولة بدورها في صك وتنظيم التعامل بالعملات وبين وجود أثار مالية واقتصادية خطيرة على القطاع المصرفي والمالي الرسمي للدولة.
- **H3:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود أطر رقابية مالية واقتصادية على التعامل بالعملات الرقمية وبين ضمان نجاح المصارف العربية في تحقيق أهدافها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

6.1. منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة، حيث تم إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتوقع حجم المخاطر والتهديدات التي تثيرها التعاملات والمضاربات بالعملات الرقمية على اقتصاديات الدول وبخاصة القطاع المصرفي التقليدي والرقمي؛ حيث اعتمد الباحث على أبحاث ودراسات ومنشورات حكومية، إضافة إلى الدراسات لدى الجهات ذات العلاقة بالأثار المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية على سوق العملات التقليدية للدول، مع الاستعانة بشبكة الإنترنت في الحصول على معلومات تتصل بموضوع البحث، مع تحليلها ومناقشتها وعرضها بطريقة علمية مترابطة وبما يخدم أهداف الدراسة ثم إسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع العملي بهدف تحديد التوصيات للحد من معوقات التفكير والرؤى حول أهمية الاستفادة من مزايا

التعامل بالعملات الرقمية تحت مظلة رسمية للدول الإسلامية، كما اعتمد الباحث في المنهج التحليلي على جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام قائمة الاستقصاء، من أجل إتمام الدراسة الميدانية.

- **الطريقة البحثية ومصادر البيانات:** يعتمد البحث في تحقيق أهدافه على استخدام أساليب التحليل الاحصائي الوصفي للظواهر الاقتصادية موضع الدراسة.
- **مصادر البيانات:** المراجع المختلفة، والتقارير الحكومية والدراسات السابقة والرسائل والكتب والدوريات العربية والأجنبية من على منصات الكترونية، مثل: Scopous، Web of Science and Science Direct

7.1. أهم الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات الاقتصادية والفقهية والفتاوى التي تناولت العملات الرقمية والافتراضية بشكل غير كاف لكونها من المستجدات والتي لها أثار مالية واقتصادية خطيرة على النقود الرسمية ومن أهم هذه الدراسات:

- تداعيات العملة الرقمية على الأمن القومي-بارون، جوشوا، وآخرون، البحث منشور مؤسسة RAND، سانتامونيكا، كاليفورنيا،2015.
- العملات الرقمية خطر يهدد استقرار القطاعين المالي والمصرفي، سميح، رامى، منشور بالبيان الاقتصادى، دبي، 2018/11/22.
- العملات الرقمية: تدفقات إلكترونية في مرحلة المخاطر اللامحدودة، السيد، علا، البحث منشور المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014/10/1، https://futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/833
- الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، محمد الشافعي، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 10 -12مايو 2003م.
- محفظة النقود الإلكترونية، غنام،ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون،2016.
- مستقبل العملات المشفرة في العالم،ندى سليم ن اليوم السابع، 2024/12/5.
- التكنولوجيا المالية سوف تعزز القطاع المصرفي في المنطقة، مهادير، آسيا، ومضة، 10/5/ 2017، https://www.wamda.com/ar/2017/10

ستحاول الدراسة الحالية تغطية الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة والإجابة على الأسئلة الرئيسة للبحث.

8.1. خطة البحث:

وفقا لأهداف وتساؤلات البحث تم تقسيم البحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار العام للبحث ويتضمن عرضا لمشكلة وتساؤلات البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية وخطة البحث.
- **المبحث الثاني:** ويتناول ماهية العملات الرقمية ومخاطرها وتحدياتها المالية والإقتصادية وكيفية مواجهتها.
- **المبحث الثالث:** ويتناول الدراسة الميدانية لآراء عينة البحث من المصرفيين العاملين ببنك الراجحى والبنك الأهلى القصيم في الأثار المالية والإقتصادية ومخاطر وتحديات التعامل بالعملات الرقمية بوضعها الحالي غير الرسمي على القطاع المصرفي والمالى التقليدي.

- **المبحث الرابع:** ويتناول رؤية مقترحة من منظور إسلامى لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية في ظل حتمية التحول الرقمى، تقوم هذه الرؤية على المحاور التالية:

- الوقوف على أوجه المصلحة في التعاملات بالعملات الرقمية وتقييمها في ضوء التحديات التي تفرضها عملية التحول الرقمى.
- دراسة التحديات المالية والإقتصادية التي يفرضها واقع انتشار العملات الرقمية.
- وضع الضوابط الرقابية والأطر المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية.

إنشاء مدارس بحثية في الاقتصاد الإسلامي تتطلع لمستقبل التعاملات بالعملات الرقمية وحالاتها ومشتقاتها واقتراح آليات تنظيمها وإخضاعها لإشراف الدولة وعدم ترك اقتصاد الدولة في مهب الريح والتلاعب به من قبل حفنة من المرابين غير المعروفين.

2.المبحث الثانىماهية العملات الرقمية ومخاطرها وتحدياتها المالية والإقتصاديةوكيفية مواجهتها

أظهر تقرير حديث لمجلة CEOWORLDأن ملايين المواطنين من شعوب الدول العربية يمتلكون عملات مشفرة، فالأمارات يمتلك ما يقرب من 30% من إجمالى سكانها عملات رقمية بإجمالى 2.9 مليون شخص تقريباويرجع ذلك لاستخدام العملة المشفرة بشكل قانونى، ومن حيث عدد الأشخاص، جاءت السعودية فيالمرتبة الأولى عربيا بإجمالى 4.2 مليون شخص يمثلون 11.37% من السكان – مايضعهافيالمركز السابع عالميا من حيث نسبة السكان الذين يملكون عملات مشفرة.(العربية ، 2024 /5/15)

1.2.أولا: ماهيةالعملات الرقمية:

استخدم الفقهاء مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الإلكترونية، فقد استخدم البعض اصطلاح النقود الرقمية (DigitalMoney)، أو العملة الرقمية (Digitalcurrency)، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية Electronic cash وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم واختلاف الزوايا التي اعتمدت في تعريف النقد الإلكتروني، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية (Electronic Money).(محمد إبراهيم محمود الشافعين 2003)

، تعرف العملات الافتراضية بأنها "تمثيل رقمى لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا لا تصدر عن البنك المركزى أو السلطات العامة وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية(الدولار، اليورو...إلخ) إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع.(جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيدمانهايم، وسينثيا ديون-شفارتس،2015)

أما العملات الرقمية فهي" نوع من العملات المتاحة، لكنها متاحة في شكل رقمي فقط، وليس لها وجود مادي فهي ليست مثل الأوراق النقدية أو النقود المعدنية، لكنها لها خصائص مماثلة للعملات المادية، لكنها تسمح بالمعاملات الفورية ونقل الملكية بلا حدود.(Bank for International Settlements ، 2015)

أما العملات الإلكترونية فهي "تلك النقود التي يتم استخدامها عن طريق الإنترنت لشراء السلع والخدمات بحيث يتم تحويل الاموال من حساب المستهلك إلى حساب التاجر، كما عرف الإرشاد الأوربي: النقد الإلكترونى بأنه قيمة نقدية مخلوقة من المصدر،(الشرقاوى، 2016) وكذلك هناك الشيكات الإلكترونية وتشبه النقود الإلكترونية في طريقة عملها.

2.2.ثانيا: مستقبل التعامل بالعملات الرقمية

مستقبل العملات المشفرة فيالعالم تدار بتقنية البلوكشين وتوفر حرية مالية دون قيود السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى أوائل الدول المعترفة بالبيتكوين قانونيا، وأمريكا ووالاتحاد الأوربى تتعامل معها بحذر، فالعملات المشفرة توفر الحرية المالية فهى تدار عبر تقنية البلوكشين مما يعنى أنها لا مركزية وغير خاضعة لتحكم الحكومات أو المؤسسات المالية، حيث يمكن استخدامها فىأى مكان فيالعالم دون قيود على التحويلات الدولية.(ندى سليم ، 2024/12/5)

هناك العديد من المؤشرات الدالة على المستقبل الواعد للعملات الرقميةمنها.(رامى سميح،2018) ،(OECD, - Organisation For Economic Co-Operation And Development, 1999)

- هناك الكثير من المتعاملين في العملة يحتفظ بها للاستثمار وليس كعملة، فهناك عمليات مضاربة شرسة على العملات الرقمية.
- إن العملات الرقمية مثل البيتكوين خرجت عن النطاق التقليدي للعملات الرسمية كونها غير مصدرة من قبل الحكومة ولا تتحرك أسعارها على أساس الأوضاع الإقتصادية في بلد معين لا سيما وأن أغلب مصدريها مجهولون حتى الآن.
- قبول البيتكوين من الشركات والبائعين كعملة دون الحاجة لتحويلها كدولار أو عملة معروفة.
- تم اعتماد البيتكوين للتداول في سوق شيكاجو ووال ستريت وذلك يعطي عملة البيتكوين المزيد من الثقة والمصداقية وتداولها من قبل البنوك والشركات المالية الكبرى.
- هناك عددا من الدول كألمانيا واليابان سمحت نظاميا بتداول البتكوين وأقرته كطريقة للدفع ذلك لوجود مصالح لهذه الدول كتحصيل الضرائب على التداول والمضاربة كما يساعد ذلك في تنظيم التداول والتغلب على الغموض والسرية، وأصبح البتكوين معتمدا في شبكة من المطاعم والأسواق والمتاجر الإلكترونية والشركات حول العالم مثل مايكروسوفت وخطوط الطيران وغيرها من متاجر إلكترونية وأجهزة صرافة تقوم بتبديل العملات المتداولة كالدولار بالبيتكوين.

3.2.ثالثا: المخاطر والتحديات المالية والإقتصادية التي تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية وكيفية التغلب عليها:

يثير التعامل بالعملات الرقمية غير الرسمية بوضعها الحالي العديد من المخاطر على القطاع المصرفي، والعديد من الأثار المالية والإقتصادية التي تؤثر بالسلب على القطاع المصرفي الرسمي مما تفرض تحديات بضرورة التغيير لإدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها ومواجهة هذه التحديات، (جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيدمانهايم، وسينثيا ديون-شفارتس،2015، 12)، ومن هذه المخاطر والتحديات المالية والإقتصادية التي تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية بوضعها الحالي غير الرسمي ما يلى:(IMF Staff Team ، 2016، PP24-31)، (Team Champion: Everette J., Department of the US Treasury, Kyle Bartrem, Leidos Jessica Curtis,et. al, 2017)

- إحداث تغيير جوهرى في القطاع النقدي والمصرفيللدولة بالتحول نحو التعامل بالعملات الرقمية بعيدا عن مراقبة الدولة وحمايتها لأموال الناس ومن ثم التأثير الكبير على القطاع المصرفي التقليدي.
- التأثير على النظام الاقتصادى الرسمي للدولة بخلق نظام بديل يعتمد على تعاملات العملات الرقمية ومن ثم التأثير بالسلب والهدم للنظم الإقتصادية والمالية التقليدية إن لم تطور من نفسها.
- التأثير الأخطر يتمثل في إبعاد الدولة عن القيام بدورها من صك وإصدار العملة الرقمية وتملك ناصية ذلك الأمرلأشخاص مجهولون يتكسبون على حساب الدولة، وقد يؤثون على مستقبل الدولة الاقتصادوالسياسى.

- يتعرض سعر العملات الرقمية وعلى رأسها البيتكوين للتذبذب، مما يجعل هناك غرر وجهالة في قيمة هذه العملاتبسبب الهجمات الإلكترونية وانتشار الفيروسات الخطيرة وإغلاق متاجر كبيرة تبيع البيتكوين.
- لا يوجد جهة محددة يمكن رفع الشكاوى إليها أو المطالبات في حال التضرر من التعامل بالعملات الرقمية، حيث تدار هذه العملات من شبكة المستخدمين والمبرمجين حول العالم.
- شبكة البيتكوين هي شبكة مفتوحة يمكن لأي مبرمج أن يقترح أو يطور أو يعدل على البرنامج الذي يعمل عليه المتداولون للعملة والمنتجون لها.
- لا تزال العملات الرقمية غير معترف بها من معظم دول العالم والمصارف العامة والمركزية.
- قد تستخدم العملات الرقمية كأداة أو وسيط للتعاملات الإجرامية غير المشروعة والمشبوهة بهدف تسهيل تحويل الأموال للإرهابيين، أو لاستخدامها في عمليات غسيل الأموال، كما أنها قد تكون وسيلة للتهرب الضريبي في ظل غياب الرقابة عليها، فضلا عن ارتفاع مخاطرها بشكل كبير مع تزايد عمليات المضاربة عليها.
- تتأثر أسعار العملات الرقمية بأي تصريح أو تنظيم من قبل السلطات الرقابية والنظامية كما حصل مع تصريحات الرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان الذي اعتبر أن البيتكوين احتيال، وقرار السلطات الصينية بمنع الطروحات الأولية للعملات الرقمية.
- قد ينتج من وراء إصدار عملات افتراضية من جهات غير رسمية قيام جهات فاعلة غير حكومية بزيادة نفوذها السياسي عن طريق نشر عملة افتراضية لاستخدامها كبديل عن النظام الاقتصادي والمصرفيالرسمي.

وبالرغم من العقبات والتحديات الحالية، فإن الإتجاهات تشير إلى مستقبل تتمكن الحكومات من تنظيم التعامل بالعملات الرقمية، ولاسيما في ظل الوتيرة السريعة التي ستصبح فيها التكنولوجيات اللازمة متاحة للشراء واتساع رقعة انتشار العملات الرقمية تدريجيا.

4.2.رابعا: أوجه الشبة والاختلاف بين النقود الورقية التقليدية والعملات الرقمية

جدول (1) يوضح أوجه الشبة والاختلاف بين العملات الورقية التقليدية والعملات الرقمية.

أوجه الشبه والاختلاف	النقود الورقية التقليدية	العملات الرقمية
المفهوم	هي أية واسطة أو أداة طبيعية (كالنقود المعدنية والورقية) أو اعتبارية كبطاقات الائتمان بحيث تحظى بالقبول العام والإلزام القانوني كوسيلة للدفع وتسوية الديون. أو هي: أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول من أجل شراء السلع والخدمات وسداد الدين.(حنان الجشعم، 2018/11/30)	تعرف المفوضية الأوربية العملات الرقمية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية أو وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة، وعرفها بنك التسويات الدولية: بأنها قيمة نقدية في شكل وحدات إئتمانية مخزنة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك(غنام ، 2016)
إنتاج العملة أو إصدارها	تصدر العملة أو يتم صكها من السلطة السيادية في الدولة.	ليس هناك جهة سيادية تصدرها، وإنما طبقا للمعلومات المتاحة كل أحد يستطيع إصدار عملة بتكوين، من خلال عملية تسمى التعدين أو التنقيب على مواقع إنترنت متخصصة.(رامى سميح، 2018، 6)
الضمان والثقة	تضمنها الدولة وتمنحها الثقة في التعامل، فإنتاج النقود الورقية الائتمانية غير المغطاة بالذهب والفضة والتي تكتسب صلاحيتها من الثقة	لا توجد جهة محددة ضامنة لهذا الإصدار بل ينتاب هذا الأمر الغموض، وهناك معلومات تؤكد احتمال تبخر هذه العملة إلكترونيا من حساب الشخص الإلكتروني على الإنترنت، وفي ظل عدم وجود

	بمصدرها وهو السلطة السيادية في كل بلد، وتخضع قيمتها للتغير بناء على الميزان التجاري للدولة.	جهة ضامنة فإنه لا أحد يمكن مطالبته بالتعويض.
الهدف الحقيقي من إصدار العملة	هناك مايسمى بالوظائف المباشرة للنقود والوظائف المشتقة لها أو الوظائف الحديثة 1-الوظائف المباشرة: تطلب النقود لكونها وسيط للتبادل، ومقياس للقيمة ومستودع لها، ومعيار للدفع الآجل، أو مقياس للقيم الآجلة. 2-الوظائف غير المباشرة: هي من الوظائف الحديثة للنقود أداة من أدوات السياسة النقدية وعامل من عوامل الإنتاج .	الهدف الحقيقي من إصدار العملات الرقمية هو منافسة العملات الأخرى ومزاحمتها على صعيد شراء السلع والخدمات، أو حتى المضاربات بالعملات، وبالفعل تم خروج العملة الرقميةمن مصدرها (المنتج) إلى صاحب المطعم، أو مالك الدولار أو الجنيه الإسترليني ومن ثم انتقلت العملة من مرحلة الإصدار إلى مرحلة تشكيل عرف عام للقبول بالعملة كأداة وفاء بالالتزامات وكوسيط في المبادلات التجارية أو كمخزن للقيمة أو الثروة.
الخضوع لرقابة المصارف المركزية وإمكانية تتبعها من عدمه	تخضع النقود الورقية لرقابة المصارف المركزية، كما تتوافر إمكانية تتبع العملات التقليدية من قبل السلطات الرقابية الدولية والمحلية.	العملات الرقمية بشكلها الحالي غير خاضعة لرقابة المصارف المركزية، وتشكل تحايلا على المنظومة النقدية الرسمية الخاضعة للرقابة وقوانين مكافحة غسيل الأموال وتعتبر لامركزية ولا وجود فيزيائي لهاومن ثم تحتوى على مخاطر عالية، وهناك صعوبة كبيرة في تتبع العملات الرقميةمن قبل السلطات الرقابية الدولية والمحلية

المصدر: من إعداد الباحثان.

باستعراض أوجه الشبة والاختلاف بين العملات الرقمية والعملات التقليدية، نجد أن العملات العملات الرقمية تستطيع أن تكتسب بعض الخصائص الجوهرية للعملات التقليدية التى تكسبها الشرعية فيالتعامل ولكن بعد أن تقوم الدولة بدورها التنظيمي والتشريعي لها وضمها للاقتصاد الرسمي مع عدم السماح لأي جهة بإصدارها أو التعامل عليها بعيدا عن المصارف الرسمية للدولة.

5.2.الأثار المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية الحالية على القطاع المصرفي

إن تنامي استخدام العملات الرقمية، حيث تتجاوز تداولات عملة البيتكوينما قيمته مئة مليار دولار عن عام 2017 مما يخلف مزيدا من الآثار المالية والإقتصاديةعلى المصارف المركزية العربية، ويؤثر على استقرار القطاع المالي والمصرفي ويفرض تحديات على المصارف المركزية؛ خاصة في ظل عدم قيام الدولة بدورها تجاه صك وإصدار العملات الرقمية وعدم السماح لأى جهة أخرى بالقيام بدورها، ومن هذه الأثار المالية والإقتصادية للعملات الرقمية إذا لم تنظمها الدولة ما يلى : (Gannon LeBlanc,2016، (رامى سميح، 2018، 5)

- عدم تحكم الدولة في الرقابة على عملية إصدار وتدوال العملات الرقمية والرقابة عليها بإحكام.
- عدم تحكم الدولة في عرض النقود، ومن ثم إحداث تأثيرات خطيرة على السياسات النقدية والمالية والدورات الإقتصادية للدولة.
- وجود المال بكثرة في أيدى جهات مجهولة قد تكون ذات أغراض خبيثة تقود النظم المالية والإقتصادية والسياسية للدولة.
- إحداث تغييرات هائلة في المفاهيم الإقتصادية والمالية بما يؤدى إلى ضرب القواعد الأساسية للمال والنقد والاقتصاد وزيادة الركود والتضخم الركودى.
- إن عملية إجراء الحسابات وما يتعلق بها من رصد لقيمة المبيعات والمشتريات تصبح كلها أمرا ممكنا مما يدفع بالكفاءة الإقتصادية في ظل وجود النقود الرسمية للدولة والعكس في ظل وجود النقود الرقمية غير الرسمية.

- تتحقق مستويات عالية من الاستثمار يصعب الوصول إليها في ظل نظام غير نقدي أو وجود نقدية بكثرة في أيدى الناس بدون رقابة الدولة وتملك ناصية إصدارها وتدوالها.
- لكي تستطيع النقود أن تؤدي وظائفها على النحو الأمثل وخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة يتعين أن تتمتع قيمة النقود بثبات نسبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

3.المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث فروض البحث، تصميم أداة الدراسة، تحديد مجتمع البحث، اختيار العينة، وتحليل النتائج على النحو التالي:

1.3. أولا: مجتمع وعينة البحث

يتضمن الهدف الأساسي للبحث في الوقوف على اقتصاديات التعامل بالعملات الرقمية وأثارها المالية والإقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامى، وأثر ذلك على مستقبل القطاع المصرفي بالنتيجة، الوقوف على الأطر الرقابية لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، التعرف على أبرز التحديات والمعوقات التي تحول دون استفادة اقتصاديات الدول الرسمية من التعامل بالعملات الرقمية وكيفية التغلب عليها، من خلال الوقوف على رأي المصرفيين في البنك الأهلىالسعودى وبنك الراجحى بالقصيم في مدى تأثير التعامل بالعملات الرقمية بوضعها الحالي على القطاع المصرفي الرسمي وعلى اقتصاديات الدول.

وتحقيقا لهذا الهدف يتضمن مجتمع البحث المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية وسنختار عينة من هذه البنوك والمصارف وهي مصرفي البنك الأهلى وبنك الراجحي بالقصيم، وقد تم اختيار عينة عشوائية تضم مصرفيين من كلا البنكين كما بالجدول التالي:

الجدول رقم (02) يبين عينة البحث ومعدل الردود.

الفئة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الردود الصالحة للتحليل	نسبة الردود
مصرفيبنك الراجحبالقصيم	50	40	%80
مصرفيالبنك الأهلىبالقصيم	50	35	%70
المجموع	100	75	%75

المصدر: من إعداد الباحثان.

ويتضح من الجدول السابق أن: نسبة الردود الصالحة للتحليل الإحصائى من الفئتين كانت (75%) وهي تعتبر ملائمة وكافية لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات.

2.3.ثانيا: تصميم أداة الدراسة

في ضوء متغيرات الدراسة وفروضها، ولإختبار مدى تأثير التعامل بالعملات الرقمية بوضعها الحالي على الاقتصاد الرسمي وسوق النقد السعودى والمشتقات المالية، والتعرف على أراء عينة البحث في التحديات والمعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى القطاع المصرفي الرسمي للدولة، والتعرف على مدى الحاجة لقيام الدولة بدورها في عملية صك وإصدار وتدوال العملات الرقمية ووضع الأطر التنظيمية والتشريعية للتعاملات بالعملات الرقمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، تم تصميم استمارة استبيان لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث في ذلك.

3.3.ثالثا: فروض البحث:

يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- **H1:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مجموعة المعوقات والتحديات التي تواجه التعامل بالعملات الرقمية وبين إمكانية ضمها إلى القطاع المصرفي الرسمي.
- **H2:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم قيام الدولة بدورها في صك وتنظيم التعامل بالعملات وبين وجود أثار مالية واقتصادية خطيرة على القطاع المصرفي والمالى الرسمي للدولة.
- **H3:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود أطر رقابية مالية واقتصادية على التعامل بالعملات الرقمية وبين ضمان نجاح المصارف العربية في تحقيق أهدافها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

4.3.رابعا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من استمارات الإستبيانحول أراء عينة الدراسة بشأن ما يلي:

أولا: التحديات والمعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى مظلة القطاع المصرفي الرسمي للدولة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

تم توجيه مجموعة من الأسئلة تتكون من (8) ثمانية أسئلة، وقد تم اعتبار السؤال الأول كمتغير تابع Dependant وباقي الأسئلة في كل مجموعة كمتغيرات مستقلة Independents، والجداول رقم (2) التاليوضح النتائج التي تم الحصول عليها:

جدول (3) يوضح التحديات والمعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى مظلة القطاع المصرفي الرسمي للدولة.

المجموعة الأولى: أسئلة تتعلق بالتحديات والمعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى مظلة القطاع المصرفي الرسمي للدولة									
م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	t	Sig.
1	هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحول دون إمكانية ضم العملات الرقمية إلى مظلة القطاع الرسمي للدولة مما يجعل العملاء يفضلون التعامل بالعملات التقليدية.	%11.9	%39.2	%22.1	%21	%5.06	1.1	3.35	7.495	.000
2	عدم جاهزية البيئة التنظيمية والتشريعية للتعامل بالعملات الرقمية.	%16.6	%64.2	%12.4	%6.5	%0.7	0.75	3.91	30.145	.000
3	عدم وجود البديل من العملة الرقمية الرسمية للدولة.	%30.8	%51.5	%14.6	%4.1	%0.1	0.88	4.18	34.884	.000
4	عدم امتلاك الدولة لتكنولوجيا البلوكشين وتقنيات التشغيل بنجاح.	%20	%61	%12.8	%6.7	%0.4	0.89	3.93	29.684	.000
5	لم توفر الأجهزة المصرفية الرسمية ضوابط الأمن والحماية للتعامل بهذه العملات.	%9.7	%38.3	%22.3	%28.7	%3.3	1.15	4.22	5.52	.000
6	عدم القدرة على إدارة مخاطرالتعامل بالعملات الرقمية حتى تاريخه.	%21.5	%53	%19.7	%6	%0.6	0.84	3.89	27.395	.000
7	مازال التعامل بالعملات الرقمية حرام وغير شرعى بالمملكة.	%21.6	%40.7	%20	%15.5	%3.5	1.2	3.61	14.67	.000
8	تفضيل العملاء للخدمات المصرفية التقليدية واعتبارها أكثر فاعلية من الخدمات المصرفية الرقمية.	%13.1	%32.5	%21.2	%27.9	%3.8	1.15	3.23	5.58	.000
	المتوسط العام						0.93	3.65		

المصدر: من إعداد الباحثان.

تلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع الأسئلة كانت أكبر من "3" (أداة القياس)، مما يعني أن معظم إجابات مصرفيالبنك الأهلى وبنك الراجحى عينة الدراسة كانت ما بين موافق وموافق بشدة، لكن هناك بعض الأسئلة التي كانت الإجابات فيها مناصفة تقريبا ما بين موافق وغير موافق، فمثلا 47.3% من عينة الدراسة يؤكدون عدم وجود البديل من العملة الرقمية الرسمية للدولة (Q3)، كما أن 50% تقريبا من عينة الدراسة يؤكدون أن لم توفر الأجهزة المصرفية الرسمية ضوابط الأمن والحماية للتعامل بهذه العملات، عدم القدرة على إدارة مخاطر التعامل بالعملات الرقمية حتى تاريخه، (Q5 ،Q6)، 80.8% من عينة الدراسة يوافقون على عدم جاهزية البيئة التنظيمية والتشريعية للتعامل بالعملات الرقمية،وأن الدولة لاتمتلكتكنولوجيا البلوكشين وتقنيات التشغيل بنجاح. (Q2، Q4).

من التحديات والمعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى مظلة القطاع المصرفي الرسمي للدولة، حسب آراء العينة هي: هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون إمكانية ضم العملات الرقمية إلى مظلة القطاع الرسمي للدولة مما يجعل العملاء يفضلون التعامل بالعملات التقليدية، عدم وجود البديل من العملة الرقمية الرسمية للدولة، وأن التعامل بالعملات الرقمية مازال حرام وغير شرعى بالمملكة. (Q1، Q3، Q7، Q8).

قبل تحليل النتائج وبهدف اختبار دلالة النتائج فقد تم حساب قيمة t والتي بلغت 59.25، وبما أن قيمة t الجدولية تبلغ 1.93 أصغر من t المحسوبة، أي أننا نرفض فرض العدم الذي ينص على على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مجموعة المعوقات والتحديات التي تواجه التعامل بالعملات الرقمية وبين إمكانية ضمها إلى القطاع المصرفي الرسمي". ونقبل الفرض البديل الذيؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للنتائج عند مستوى ثقة 95%.

نلاحظ أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع الإجابات متقاربة وضمن التوزيع الطبيعي للعينة، وهذا يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة في إجابات عينة الدراسة، وأيضا لو قمنا بمقارنة هذا القيم مع المتوسط العام لجميع الإجابات نجدها أيضا متقاربة، وعند تحليل طبيعة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فقد تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (4) النتائج

رقم السؤال	1	2	3	4	5	6	7	8	Sig.
Sig.	Constant	0.918	0.053	0.150	0.028	0.009	0.295	.000	.000

المصدر: من إعداد الباحثان.

بلغت قيمة Sig (0.000) لجميع المتغيرات كحزمة واحدة والتي تعتبر أقل من 5% (درجة الإحصائية المعتمدة في الدراسة) باستثناء المتغيرين رقم (2) ورقم (7)، مما يعني أنه بالرغم من مزايا استخدام العملات الرقمية في عمليات التحويل للأمول بالسرعة والسرية الموثوقة إلا أن هناك المعوقات التي تواجه إمكانية ضم التعامل بالعملات الرقمية إلى مظلة القطاع المصرفي الرسمي للدولة، كعدم جاهزية البيئة التنظيمية والتشريعية للتعامل بالعملات الرقمية، كما ان التعامل بالعملات الرقمية حرام وغير شرعى بالمملكة، مما يعني تفضيل التعامل بالعملات التقليدية على استخدام العملات الرقمية ذات المخاطر العالية والقابلة للتبخر في أي لحظة.

ثانيا:المخاطر والأثار الاقتصادية التى تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمي للدولة وكيفية التغلب عليها من منظور الاقتصاد الإسلامي.

لمعرفة آراء مصرفيبنك الراجحى والبنك الأهلى بالقصيم فيما يتعلق بالمخاطر والأثار الاقتصادية التى تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمى للدولة وكيفية التغلب عليها من منظور الاقتصاد الإسلامى، فقد تم

توجيه مجموعة من الأسئلة تتكون من (7) سبعة أسئلة، وقد تم اعتبار السؤال الأول كمتغير تابع Dependant وباقي الأسئلة في كل مجموعة كمتغيرات مستقلة Independents، والجداول رقم (4) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها.

جدول رقم (5) يوضح المخاطر والأثار الاقتصادية التى تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمى للدولة وكيفية التغلب عليها من منظور الاقتصاد الإسلامى.

المجموعة الثانية: أسئلة تتعلق بالمخاطر والأثار الاقتصادية التى تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمى للدولة وكيفية التغلب عليها من منظور الاقتصاد الإسلامى										
م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	t	Sig.
9	ينتج عن عدم قيام الدولة بدورها في صك وتدوال العملات الرقمية العديد من المخاطر والأثار المالية والنقدية الخطيرة على الاقتصاد الرسمي للدولة.	%19.2	%58.5	%21.2	%2.6	0	0.73	3.94	32.590	.000
10	عدم تحكم الدولة في عرض النقود، ومن ثم إحداث تأثيرات خطيرة على السياسات النقدية والمالية والدورات الإقتصادية للدولة.	%32.9	%55.1	%7.3	%2.5	%0.4	0.70	4.11	43.512	.000
11	وجود المال بكثرة في أيديجهات مجهولة قد تكون ذات أغراض خبيثة تقود النظم المالية والإقتصادية والسياسية للدولة.	%21.5	%50.2	22.9	%5.5	%0.6	0.85	3.86	26.611	.000
12	لا يوجد جهة محددة يمكن رفع الشكاوى إليها أو المطالبات في حال التضرر من هذه العملة وتدار هذه العملة من شبكة المستخدمين والمبرمجين حول العالم.	%26	%54.2	%11	%8.9	0	0.83	3.96	27.910	.000
13	الغرر والجهالة الحاصلة في قيمتها، حيث أن أسعارها شديدة التذبذب، فقد تصعد صعودا صاروخيا، وقد تتعرض للتدهور السريع.	%51.1	%44.9	%1.5	%2.1	0	0.62	4.55	58.770	.000
14	إمكانية استخدام العملات الرقمية كأداة أو وسيط للتعاملات الإجرامية غير المشروعة والمشبوهة، كما أنها قد تكون وسيلة للتهرب الضريبي في ظل غياب الرقابة عليها.	%18.1	%42.3	%22.4	%13.7	%1.9	0.98	3.65	15.872	.000
15	تتأثر أسعار العملات الرقميةبأي تصريح أو تنظيم من قبل السلطات الرقابية والنظامية.	%15.4	%59.4	%22.9	%3.2	%1	0.77	3.53	28.302	.000
	المتوسط العام						0.73	3.84		

المصدر: من إعداد الباحثان.

قبل تحليل النتائج وبهدف اختبار دلالة النتائج فقد تم حساب قيمة t والتي بلغت 64.22، وبما أن قيمة t الجدولية تبلغ 1.79 أصغر من t المحسوبة، أي أننا نرفض فرض العدم الذي ينص على على " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

عدم قيام الدولة بدورها في صك وتنظيم التعامل بالعملات وبين وجود أثار مالية واقتصادية خطيرة على القطاع المصرفي والمالى الرسمي للدولة". ونقبل الفرض البديل الذييؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للنتائج عند مستوى ثقة 95%.

المتوسط العام للانحراف المعياري ومتوسط الإجابات مقارب إلى قيم جميع المتغيرات في الدراسة، للتعرف على المخاطر والآثار المالية والإقتصادية التي تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمي للدولة وكيفية التغلب عليها، فقد تم اعتبار (المتغير التابع – سؤال رقم (9) وهو: ينتج عن عدم قيام الدولة بدورها في صك وتدوال العملات الرقمية العديد من المخاطر والأثار المالية والنقدية الخطيرة على الاقتصاد الرسمي للدولة، بلغت قيم Sig لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 5% باستثناء المتغيرين رقم (12) ورقم (15)، الجدول التالي يوضح لنا قيم درجة الإحصائية (Sig) لجميع المتغيرات كما بالجدول رقم (6) التالي:

الجدول 06: يوضح لنا قيم درجة الإحصائية (Sig) لجميع المتغيرات

رقم السؤال	7	8	9	10	11	12	13	14	15	Sig.
Sig.	Constant	.000	0.037	0.025	.000	0.221	0.006	.000	0.354	.000

المصدر: من إعداد الباحثان.

نستنتج من الجدول أعلاه أن هناك مجموعة من المخاطر والآثار المالية والإقتصادية التي تفرضها عملية التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمي للدولة وهى؛ عدم تحكم الدولة في عرض النقود، يترتب عليه إحداث تأثيرات خطيرة على السياسات النقدية والمالية والدورات الإقتصادية للدولة، وجود المال بكثرة في أيدى جهات مجهولة قد تكون ذات أغراض خبيثة تقود النظم المالية والإقتصادية والسياسية للدولة، لا يوجد جهة محددة يمكن رفع الشكاوى إليها أو المطالبات فيحال التضرر من هذه العملة وتدار هذه العملة من شبكة المستخدمين والمبرمجين حول العالم، الغرر والجهالة الحاصلة في قيمتها، حيث أن أسعارها شديدة التذبذب، فقد تصعد صعودا صاروخيا وقد تتعرض للتدهور السريع، إمكانية استخدام العملات الرقمية كأداة أو وسيط للتعاملات الإجرامية غير المشروعة والمشبوهة ، كما أنها قد تكون وسيلة للتهرب الضريبي في ظل غياب الرقابة عليها، تتأثر أسعار العملات الرقمية بأي تصريح أو تنظيم من قبل السلطات الرقابية والنظامية، ومن خلال قيمة درجة الإحصائية الكلية لجميع المتغيرات والتي بلغت 0.000 وهي أقل من 5% درجة الإحصائية للدراسة تؤكد أن جميع المتغيرات هي من المخاطر والآثار المالية والإقتصادية التي تفرضها عملية التعامل غير الرسمي بالعملات الرقمية، مما يتطلب لإدارة هذه المخاطر ومعالجة أثارها المالية والإقتصادية السلبية قيام الدولة بدورها تجاه عملية صك وإصدار العملات الرقمية وتجهيز البيئة التنظيمية والرقابية لها.

ثالثا: الضوابط الرقابية المالية والإقتصادية لتعاملات العملات الرقمية حتى نضمن نجاحها في المصارف العربية من منظور الاقتصاد الإسلامي:

لمعرفة آراء مصرفيبنك الراجحى والبنك الأهلى القصيم فيما يتعلق بالضوابط الرقابية المالية والإقتصادية لتعاملات العملات الرقمية حتى نضمن نجاحها في المصارف العربية من منظور الاقتصاد الإسلامي، فقد تم توجيه مجموعة من الأسئلة تتكون من (5) خمسة أسئلة، وقد تم اعتبار السؤال الأول كمتغير تابع Dependant وباقي الأسئلة في كل مجموعة كمتغيرات مستقلة Independents، والجداول رقم (7) يوضح النتائج التي تم الحصول عليها:

جدول رقم (7) يوضح الضوابط الرقابية المالية والإقتصادية لتعاملات العملات الرقمية حتى نضمن نجاحها في المصارف العربية.

المجموعة الثالثة: أسئلة تتعلق بالضوابط الرقابية المالية والإقتصادية لتعاملات العملات الرقمية حتى نضمن نجاحها في المصارف العربية.										
م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	t	Sig.
16	لنجاح المصارف العربية في التعامل بالعملات الرقمية يجب وضع الضوابط الرقابية والمالية لها.	%22.9	%45	%21.1	%7.8	%0.6	0.89	3.85	22.810	.000
17	إمتلاك تكنولوجيا البلوكشين والتحكم فيها وتطويرها باستمرار وضمان استيعاب الشبكة المصرفية للتحديثات أول بأول.	%39.3	%45.3	%12.7	%4.7	%1.0	0.77	4.16	33.802	.000
18	قيام الدولة بدورها في صك وإصدار العملات الرقمية المقننة وعدم السماح لأى جهة أخرى أن تقوم بصناعة النقد بنفسها ومن ثم الاغتناء على حساب الخزانة العامة للدولة.	%17.5	%42.9	%23.9	%11.5	0	0.91	3.55	17.915	.000
19	يجب أن تختلف أماكن الشراء عن أماكن حفظ العملة ويفضل حفظها في Cold Storage المكتوبة باليد أما من ناحية الشراء، فيكون من مكائن ATM والشركات المعتمدة، ويجب ألا يتم التعامل مع الشركات التي لا تزود المشترى بالارقام العامة والسرية للعملة أو تحتفظ بها.	%13.7	%52.6	%16.4	%11.8	%3.5	0.97	3.55	13.811	.000
20	إتباع مبادئ صارمة لإدارة مخاطر إصدار العملات الرقمية كوسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والشروط المتعلقة بها ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بهذه النقود والتي تشتمل على مسؤوليات البنك والعميل والجهات ذات الصلة التي لها علاقة بتكنولوجيا التشغيل وتقنيات البلوكشين.	%8.1	%33	%35.9	%20.1	%1.9	0.89	3.22	6.589	.000
	المتوسط العام						0.93	3.68		

المصدر: من إعداد الباحثان.

جدول رقم (8)

رقم السؤال	16	17	18	19	20	Sig.
Sig.	Constant	0.108	0.033	0.139	0.071	.003

المصدر: من إعداد الباحثان.

للتعرف على الضوابط الرقابية المالية والإقتصادية لتعاملات العملات الرقمية حتى نضمن نجاحها في المصارف العربية، فقد تم اعتبار السؤال رقم (16) كمتغير تابع، فقد بلغت قيمة Sig. للسؤال (18) 0.033 أقل من 5% درجة الإحصائية للدراسة وهو قيام الدولة بدورها في صك وإصدار العملات الرقمية المقننة وعدم السماح لأى جهة أخرى أن تقوم بصناعة النقد بنفسها ومن ثم الاغتناء على حساب الخزانة العامة للدولة يعتبر من الضوابط الهامة، أما فيما يتعلق بمعالجة أكبر مشكلة في العملات الرقمية وهي كيفية المحافظة عليها، فإن أماكن الشراء يجب أن تختلف عن أماكن حفظ العملة ويفضل حفظها في Cold Storage المكتوبة باليد والشراء، يجب أن يكون من مكائن ATM والشركات المعتمدة، ويجب ألا يتم التعامل مع الشركات التي لا تزود المشترى بالارقام العامة والسرية للعملة أو تحتفظ بها. (سؤال رقم (19)) فقد بلغت قيمة .Sig له 0.139 أكبر من 5% وهذا يعني أن الضابط غير موجود رغم أهميته، فضلا عن أن إتباع مبادئ صارمة لإدارة مخاطر إصدار العملات الرقمية كوسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والشروط المتعلقة بها ومسؤوليات الجهات ذات

العلاقة بهذه النقود والتي تشتمل على مسؤوليات البنك والعميل والجهات ذات الصلة التي لها علاقة بتكنولوجيا التشغيل وتقنيات البلوكشين، حيث بلغت قيمة Sig 0.071 ، أما بالنسبة لقيمة.Sig الكلية لجميع المتغيرات فقد بلغت 0.003 أقل من 5% وهذا يدل على أنه لنجاح المصارف العربية في التعامل بالعملات الرقمية يجب وضع الضوابط الرقابية والمالية لها.

4.المبحث الرابع: رؤية مقترحة من منظور إسلامى لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية في ظل حتمية التحول الرقمى

إذا كان واقع المصلحة يدعو إلى ضرورة دخول الدولة في العملات الرقمية بغرض حماية القطاع المصرفي الرسمي للدولة والاستفادة من مزايا التعامل بالعملات الرقمية وتعظيمها وإدارة مخاطرها وأيضا قيام الدولة بدورها تجاه عملية صك وإصدار العملة وتنظيمها ووضع الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه التعاملات، ذلك لأنه إذا بقيت بيئة التعامل بالعملات الرقمية من غير تنظيم ووضع أطر تشريعية ورقابية لها فقد يؤدى ذلك إلى تداعيات خطيرة على القطاع المصرفي الرسمي للدولة، ومن ثم فإننا نقترح رؤية من منظور إسلامى لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية في ظل حتمية التحول الرقمى تقوم هذه الرؤية المقترحة على المحاور التالية:

- الوقوف على أوجه المصلحة في التعاملات بالعملات الرقمية وتقييمها في ضوء التحديات التي تفرضها عملية التحول الرقمي.
- دراسة التحديات المالية والإقتصادية التي يفرضها واقع انتشار العملات الرقمية.
- وضع الضوابط الرقابية والأطر المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية.
- إنشاء مدارس بحثية في الاقتصاد الإسلامي تتطلع لمستقبل التعاملات بالعملات الرقمية وحالاتها ومشتقاتها واقتراح آليات تنظيمها وإخضاعها لإشراف الدولة وعدم ترك اقتصاد الدولة للتلاعب به من قبل حفنة من المرابين غير المعروفين.

1.4.أولا: الوقوف على أوجه المصلحة في التعاملات بالعملات الرقمية وتقييمها في ضوء التحديات التي تفرضها عملية التحول الرقمى.

تسعى البنوك حاليا إلى تحويل النماذج المصرفية للتأقلم مع متغيرات التكنولوجيا المالية، وإدخال الأتمتة الذكية للعمليات Intelligent Process Automation لمحاكاة عمل الإنسان، ما سيسرع عمل المصارف من حيث تأدية الأعمال المتكررة الابتكارات المختلفة للدفع الإلكترونى التي يمكن للمصارف اعتمادها، كالعملات الرمزية والعمليات المصرفية عبر الهاتف والدفع في المستقبل من خلال الذكاء الاصطناعي ونظم سير العمل الذكية، والتعرف على الصوت.(آسيا مهادير،2017/10/5، (Gannon LeBlanc,2016, pp41-42

تتضح أوجه المصلحة في التعاملات بالعملات الرقمية في ظل حتمية التغيير التي تفرضها عملية التحول الرقمى في الآتي:

- كون العملات الرقمية أوجدت التكنولوجيا المالية البلوكشين، التي بدأت مؤسسات مالية في المنطقة تعتمدها باعتبارها تسمح بتتبع التعاملات المصرفية في شكل آمن وتتميز بالخصوصية وسهولة الاستعمال فإن ذلك يعد من أوجه المصلحة المعتبرة في الاقتصاد الإسلامي.
- أوجدت العملات الرقمية منافسة ضاغطة على خدمات البنوك التقليدية لتطوير نفسها وضمان تقديم خدمات تحويل الأموال بتكلفة معقولة غير مبالغ فيها، أو بدون تكلفة نهائيا.

- فرضت المخاطر المالية والإقتصادية الناتجة عن التعامل بالعملات الرقمية غير الرسمية أن تتضطلع البنوك بمسؤوليات جديدة وإحداث تغيرات جوهرية في شكل إستراتيجيات عملها وسياساتها في شتى المجالات، وبعد ذلك من أوجه المصلحة في الاقتصاد الإسلامي.
- فرض التعامل بالعملات الرقمية تجويد وتطوير في أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية ليصب ذلك في صالح العميل وتنافسية الأسعار وتقليل التكاليف، فضلا عن الخدمات الجديدة والمبتكرة التي يعرضها ضمن مزيجه المصرفي.
- دخول الدولة لصك وتدوال العملات الرقمية سيضمن الآتى:

– إدارة مخاطرها المالية والإقتصادية، وذلك يعد من أوجه المصلحة.

– إحكام منظومة الرقابة على الأموال والتحويلات والسيطرة على عمليات غسيل الأموال أو تمويل الأرهاب، ومن ثم عدم قدرة هذه الجهات على إحداث قلاقل أو فوضى خلاقة، وذلك يعد من باب دفع المضرة عن مصالح المسلمين.

– حماية مصالح المتعاملين بالعملات الرقمية.

– سيؤكد أن الدولة تقوم بدورها من صك العملة وإصدارها وعدم ترك هذا الأمر لأي جهة أخرى مهما كانت هذه الجهة.

– الحفاظ على المفاهيم والمبادئ الأساسية للاقتصاد وعرض النقود.

– عدم الدخول على العملات الرقمية في مضاربات تأخذ شكل القمار.

– سيجنبنا أن يصنع الناس نقودهم بأنفسهم ومن ثم كثرة النقود في أيدي الناس مما يتسبب في أن تفقد النقود لوظائفها

– عدم قدرة الجهات المجهولة التي قامت بصك العملات الرقمية من أن تؤثر بالسلب على النظم الإقتصادية والمالية والنقدية الرسمية للدولة.

4.2. ثانيا: دراسة التحديات المالية والإقتصادية التي يفرضها واقع انتشار العملات الرقمية

إن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكترونى بظهور العملات الرقمية تضغط بقوة على المصارف الرسمية للدولة وتفرض عليها تحديات لإيجاد آليات متطورة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنظيم التعامل بالعملات الرقمية وإدارة مخاطرها ومواجهة تحدياتها المالية والإقتصادية وضم هذه التعاملات تحت مظلة الاقتصاد الرسمي بعد تنظيمها وإدارة مخاطرها (على شاهين، 2010)، (دلال أبو غزالة،2017/10/22) كما يظهر من التحديات التالية:

- ضرورة وجود ضوابط رقابية وتوفير بنية أساسية من سياسات وتشريعات داعمة مع استمرارية دعم بحوث وتطوير الأداء المصرفي الإلكترونى وتكنولوجيا البلوكشين وتخفيض المخاطر المرافقة لها.
- ضرورة خلق عملة افتراضية رسمية خاصة بالدولة بديلة عن العملات الرقمية المنتشرة حاليا بعد وضع الآليات والضوابط الحمائية والمالية والإقتصادية والرقابية اللازمة.
- ضرورة تملك ناصية تكنولوجيا البلوكشين والتقنيات المرتبطة بعملية التشغيل المصرفي لضمان النجاح، وضمان تتبع التعاملات المصرفية في شكل آمن من دون الحاجة إلى التحقق من طرف ثالث.
- عدم جاهزية البيئة التنظيمية والتشريعية للتعامل بالعملات الرقمية.
- عدم وجود البديل من العملة الرقمية الرسمية للدولة.

- عدم توفر الأجهزة المصرفية الرسمية ضوابط للأمن والحماية والسرية والموثوقية للتعامل بالعملات الرقمية.
- عدم القدرة على إدارة مخاطر التعامل بالعملات الرقمية حتى تاريخه.
- مازال التعامل بالعملات الرقمية حرام وغير شرعي بمعظم الدول العربية.

3.4. ثالثا: وضع الضوابط الرقابية والأطر المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية

إن وضع الضوابط الرقابية والأطر المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية التي تضمن أن تكون كل عمليات صك وإصدار وتداول العملات الرقمية يكون من خلال الدولة وأجهزتها فقط ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي والقطاع المصرفي الرسمي، ومنع أي جهة أخرى من القيام بذلك حتى لاتضر بالاقتصاد والأمن القومي للدولة.؛ حيث تبدو الحاجة ضرورية لتطوير الأساليب الرقابية على التعاملات بالعملات الرقمية لضمان أنها كلها تتم من خلال الجهاز المصرفي الرسمي للدولة بغرض زيادة كفاءة وفعالية أساليب الدفع الإلكترونى في تحقيق الرقابة عليها ضمانا لنجاحها واستمرار رضا العملاء عن الخدمات المصرفية وأننا على طريق التحول الرقمى والمواطن الرقمى، وتأتى هذه الضوابط المقترحة كالتالى:

- إمتلاك تكنولوجيا البلوكشين والتحكم فيها وتطويرها باستمرار وضمان استيعاب الشبكة المصرفية للتحديثات أول بأول.
- قيام الدولة بدورها في صك وإصدار العملات الرقمية المقننة وعدم السماح لأي جهة أخرى أن تقوم بصناعة النقد بنفسها.
- وضع آليات وإجراءات رقابية تضمن سرعة الرقابة الآنية على العمليات المالية.
- توضيح المبادئ المستخدمة من قبل البنك لإدارة مخاطر العملات الرقمية.
- يجب أن تختلف أماكن الشراء عن أماكن حفظ العملة الرقمية ويفضل حفظها فىCold Storage المكتوبة باليد والشراء، يجب أن يكون من مكائن ATM وبعض الشركات المعتمدة، ويجب ألا يتم التعامل مع الشركات التي لا تزود المشترى بالارقام العامة والسرية للعملة أو تحتفظ بها.
- الدخول على مرحلة التعامل بالعملات الرقمية من قبل المصارف الرسمية للدولة يكون ببط وبحذر حتى لاتحدث خسائر ومخاطر كبيرة في العملات التقليدية، وعدم دمج تعاملاتها مع التعاملات التقليدية إلا بعد التجربة والاختبار والاطمئنان تماما لقدرة الجهاز المصرفي الرسمي على إدارة مخاطر التعامل بالعملات الرقمية.
- إفصاح البنك المرخص له على صفحة WEB الخاصة به بما يفيد حصوله على ترخيص بالتعامل بالعملات الرقمية ورقم وتاريخ الحصول عليه وعدد الوحدات الطرفية لكل من نقاط البيع آلات الصرف الآلي للبنك التي تستخدم العملات الرقمية.
- إتباع مبادئ صارمة لإدارة مخاطر إصدار العملات الرقمية كوسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والشروط المتعلقة بها ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بهذه النقود والتي تشتمل على مسؤوليات البنك والعميل والجهات ذات الصلة التي لها علاقة بتكنولوجيا التشغيل وتقنيات البلوكشين.

4.4.رابعا: إنشاء مدارس بحثية في الاقتصاد الإسلامي تتطلع لمستقبل التعاملات بالعملات الرقمية وحالاتها ومشتقاتها واقتراح آلياتها تنظيمها وإخضاعها لإشراف الدولة وعدم ترك اقتصاد الدولة للتلاعب من قبل حفنة من المرابين غير المعروفين.

- إنشاء وحدات بحثية مصرفية تقوم بدراسة الأشكال المتوقعة للعملات الرقمية في المستقبل ودراسة حالاتها ومشتقاتها من منظور إسلامى.
- إنشاء لجان تكنولوجية تكون مسئولة باستمرار عن تكنولوجيا التشغيل للعملات الرقمية وصيانتها ومعالجة مشاكلها وتطويرها.
- إنشاء لجان فنية تكنولوجية تكون مسئولة عن خلق نظم معلوماتية عربية بديلة واحتياطية تضمن المحافظة على الأمان والسرية والموثوقية للتعاملات المصرفية في حال توقف الإنترنت وتكنولوجيا التشغيل.
- إنشاء قطاعات بحثية فنية متخصصة تبحث أمور تطوير الخدمات المصرفية من منظور إسلامى لمواكبة احتياجات العملاء في ظل عصر التحول الرقمى.
- إنشاء إدارة للمحاكاة والتصور المستقبلي لوضع القطاع المصرفي وخدماته المختلفة وطريقة عملها في ظل دخول الدولة في عملية صك وإصدار العملات الرقمية وضمها للقطاع المصرفي الرسمي واقتراح كيف ستكون طريقة العمل ونقاط التلاق مع الخدمات المصرفية التقليدية ونقاط الانفصال، وكيفية إتمام التسويات...إلخ.
- إنشاء إدارة أزمات مصرفية تكون مستعدة بإستمرار لإدارة المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الرقمية.
- **خلاصة:** التعامل بالعملات الرقمية وإدارة مخاطرها أصبح أمر واقعي، ذلك لأنه إذا بقيت بيئة التعامل بالعملات الرقمية من غير تنظيم ووضع أطر تشريعية ورقابية لها فقد يؤدى ذلك إلى تداعيات خطيرة على القطاع المصرفي الرسمي للدولة، ومن ثم وجب الآتي:
  - الوقوف على أوجه المصلحة في التعاملات بالعملات الرقمية وتقييمها في ضوء التحديات التي تفرضها عملية التحول الرقمي.
  - دراسة التحديات المالية والإقتصادية التي يفرضها واقع انتشار العملات الرقمية.
  - وضع الضوابط الرقابية والأطر المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية.
  - إنشاء مدارس بحثية في الاقتصاد الإسلامي تتطلع لمستقبل التعاملات بالعملات الرقمية وحالاتها ومشتقاتها واقتراح آلياتها تنظيمها وإخضاعها لإشراف الدولة.

5. تحليل النتائج: تم التوصل لى النتائج التالية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مجموعة المعوقات والتحديات التي تواجه التعامل بالعملات الرقمية وبين إمكانية ضمها إلى القطاع المصرفي الرسمي، حيث في مصر مثلا يرتكز منطق البنك المركزي المصري في حظر التعامل بالعملات الرقمية على حماية النظام المالي من المخاطر المرتبطة بالعملات المشفرة، مثل:

- **التقلب :المشفرة مثل البيتكوين غير مستقرة بشكل سيئ السمعة، حيث تتقلب الأسعار بشكل كبير في فترات قصيرة.**
- **الاحتيال والنصب :إن غياب التنظيم يجعل من السهل على المخططات الاحتيالية استغلال المستخدمين غير المطمئنين.**

- **الأنشطة غير المشروعة :يمكن استخدام العملات المشفرة لتمويل الأنشطة غير القانونية، بما في ذلك غسل الأموال والإرهاب.**

إلى جانب المخاوف القانونية والاقتصادية، يتأثر موقف مصر من العملات الرقمية بالأحكام الدينية، ففي عام 2018، أصدر مفتي الجمهورية فتوى اعتبر فيها العملات الرقمية مثل البيتكوين "حراما" (محرمة وفقا للشريعة الإسلامية). واستندت الفتوى إلى أن الطبيعة المضاربة للعملات الرقمية، إلى جانب احتمالية استخدامها في الاحتيال والأنشطة غير المشروعة، تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي.

وعلى الرغم من أن الفتوى لا تحمل قوة القانون، إلا أنها أثرت بشكل كبير على الرأي العام، مما دفع العديد من المصريين إلى تجنب التعامل مع العملات الرقمية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم قيام الدولة بدورها في صك وتنظيم التعامل بالعملات وبين وجود أثار مالية واقتصادية خطيرة على القطاع المصرفي والمالى الرسمي للدولة، حيث تبنى البنك المركزي المصري موقفا صارما تجاه العملات المشفرة، حيث حظر استخدامها دون موافقة مسبقة؛ ويعكس هذا النهج الأوسع الذي تنتهجه الدولة في التحكم في التقنيات المالية لضمان الامتثال للقوانين الوطنية، ومنع إساءة استخدامها في الأنشطة غير المشروعة، وحماية استقرار الجنيه المصري.

نظرا لأن البيتكوين والعملات المشفرة المشابهة تصنف ضمن فئة "الوحدات المشفرة"، فإنها تخضع للقيود المنصوص عليها في القانون المصري. وهذا يشمل:

- **تداول البيتكوين : يحظر على الأفراد شراء أو بيع أو تبادل البيتكوين دون الحصول على موافقة صريحة من البنك المركزي المصري.**
- **عمليات التعدين : يعتبر تعدين البيتكوين أو أي عملات رقمية أخرى نشاطا غير قانوني، نظرا لأنه يتضمن إنشاء وحدات مشفرة جديدة دون ترخيص من البنك المركزي.**
- **الترويج أو تسهيل استخدام العملات الرقمية : يمنع أي محاولة للترويج لاستخدام العملات الرقمية أو تسهيل المعاملات المتعلقة بها**، سواء من خلال الإعلانات أو توفير منصات للتعاملات.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم وجود أطر رقابية مالية واقتصادية على التعامل بالعملات الرقمية وبين ضمان نجاح المصارف العربية في تحقيق أهدافها من منظور الاقتصاد الإسلامي، على مستوى العالم، تبنت الدول نهجا متنوعا في التعامل مع العملات الرقمية، يعكس أولوياتها المختلفة واهتماماتها الاقتصادية. ففي حين تسعى دول مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى دمج العملات الرقمية في أنظمتها المالية من خلال فرض الضرائب ووضع لوائح تنظيمية اختارت دول أخرى، مثل الصين، حظر تعدين العملات الرقمية وتداولها بشكل كامل.

أما في منطقة مجلس التعاون الخليجي(GCC) ، فدول مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية تستكشف تبني العملات الرقمية بشكل منظم، مستفيدة من تقنية البلوكشين لتنفيذ مشاريع وطنية.

في المقابل، اتبعت مصر نهجا أكثر تقييدا، حيث حظرت تداول العملات الرقمية وإصدارها والترويج لها دون الحصول على موافقة مسبقة. هذا النهج يعكس أولويات الحكومة في النقاط التالية:

- **السيادة النقدية** :الطبيعة اللامركزية للعملات الرقمية قد تهدد استقرار الجنيه المصري من خلال إدخال أشكال بديلة للقيمة يمكن أن تؤثر على سياسات النقد التي تديرها الدولة.
- **مكافحة الجرائم المالية** :توفر المعاملات بالعملات الرقمية درجة من الخصوصية تجعلها جاذبة للأنشطة غير المشروعة مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن هنا، تهدف مصر إلى منع هذا النوع من المخاطر.
- **الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المالي** :من خلال الحد من التعاملات المالية غير المنظمة، تسعى الحكومة إلى حماية المواطنين من المخاطر المرتبطة بأسواق العملات الرقمية التي تتسم بالتقلب والمضاربة.

وهو ما يؤكد صحة فرضيات البحث.

6. خاتمة:

بتحليلنا لواقع المصلحة نرى أن هناك ضرورة دخول الدولة في العملات الرقمية بغرض حماية القطاع المصرفي الرسمي للدولة والاستفادة من مزايا التعامل بالعملات الرقمية وتعظيمها وإدارة مخاطرها وأيضا قيام الدولة بدورها تجاه عملية صك وإصدار العملة وتنظيمها ووضع الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه التعاملات، ذلك لأنه إذا بقيت بيئة التعامل بالعملات الرقمية من غير تنظيم ووضع أطر تشريعية ورقابية لها فقد يؤدى ذلك إلى تداعيات خطيرة على القطاع المصرفي الرسمي للدولة، ومن ثم يقترح الباحث رؤية من منظور إسلامى لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعامل بالعملات الرقمية في ظل حتمية التحول الرقمى

التوصيات:

- ضرورة الوقوف على حجم الأثار المالية والإقتصادية التي يخلفها التعامل بالعملات الرقمية خارج مظلة الاقتصاد الرسمي حتى يتم توجيهها والاستفادة منها لصالح الاقتصاد الرسمي.
- الوقوف على التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الإلكترونى في ظل السماح بالتعاملات على العملات الرقمية وكيفية التغلب على هذه التحديات.
- ضرورة قيام الدولة بدورها في عملية صك وإصدار العملات الرقمية وعدم السماح لأي جهة أخرى للقيام بذلك.
- ضرورة تملك الدولة لتكنولوجيا البلوكشين والتقنيات المرتبطة بها.
- ضرورة الدخول على مرحلة التعامل بالعملات الرقمية من قبل المصارف الرسمية للدولة ويكون ببط وبحذر حتى لاتحدث خسائر ومخاطر كبيرة في القطاع المصرفي التقليدي، وعدم دمج تعاملاتها مع التعاملات التقليدية إلا بعد التجربة والاختبار والاطمئنان تماما لقدرة الجهاز المصرفي الرسمي على إدارة مخاطر التعامل بالعملات الرقمية.
- إتباع مبادئ صارمة لإدارة مخاطر إصدار العملات الرقمية كوسيلة من وسائل الدفع الإلكترونية والشروط المتعلقة بها ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة بهذه النقود والتي تشتمل على مسؤوليات البنك والعميل والجهات ذات الصلة التي لها علاقة بتكنولوجيا التشغيل وتقنيات البلوكشين.
- محاولة الاستفادة من الرؤية المقترحة في هذا البحث من منظور الاقتصاد الإسلامي لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية للتعاملات بالعملات الرقمية في ظل حتمية عملية التحول الرقمى.

7. قائمة المراجع:

1. أبو غزالة، دلال، النظام المصرفي الخليجي يدخل البلوكشين والبتكوين، جريدة الحياة، 2017/10/22، متاح: http://www.alhayat.com/article/893664
2. بارون، جوشوا، وآخرون، تداعيات العملة الرقمية على الأمن القومى-البحث في إمكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية، مؤسسة RAND، سانتامونيكا، كاليفورنيا،2015.
3. الجشعم، حنان، ماهى النقود، 2018/11/30، https://www.google.com.sa/search
4. الحداد، هيثم، حكم التعامل بالعملة الإلكترونية المشفرة: (البتكوين) وأخواتها.https://dorar.net/article/1982/
5. سميح، رامى، العملات الرقمية خطرٍيهدد استقرار القطاعين المالي والمصرفي، البيان الاقتصادى، دبي، 2018/11/22.
6. السيد، علا، لعملات الرقمية: تدفقات إلكترونية في مرحلة المخاطر اللامحدودة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014/10/1، https://futureuae.com/ar-us/Mainpage/Item/833
7. الشافعي، محمد، الآثار النقدية والإقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، 10 -12مايو 2003م.
8. شاهين، على، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها –دراسة تطبيقية على بنك فلسطين" مجلة جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010، المجلد 12، العدد1، /file:///C:/Users/BPC/Downloads
9. الشرقاوى، 2016، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشرعية والقانون، 29/1.
10. الشمري، محمد، زهير، عبد الفتاح، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر،الأردن، 2008.
11. العربية، ملايين العرب يتعاملون بالعملات المشفرة ودولة خليجية فيالصدارة، دبي، العربية نت، 2024/5/15.
12. غنام، 2016، محفظة النقود الإلكترونية، ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون،115/1.
13. ندى سليم، مستقبل العملات المشفرة فىالعالم، اليوم السابع، 2024/12/5.
14. مهادير، آسيا، التكنولوجيا المالية سوف تعزز القطاع المصرفي في المنطقة، ومضة، 2017 /10/5،https://www.wamda.com/ar/2017/10
15. Bank for International Settlements, Committee on Payments and Market Infrastructures, Digital currencies, November 2015, available on the BIS website (www.bis.org).
16. Gannon LeBlanc, The effects of crytocurrencies on the banking industry and monetary policy, (2016). Senior Honors Theses. 499. ,https://commons.emich.edu/honors/499.pp31-42
17. IMF Staff Team, Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations, Authorized for distribution by José Viñals, Ross Leckow, and Siddharth Tiwari, January 2016 SDN/16/03, PP24-31.
18. OECD, OrganisationFor Economic Co-Operation And Development, The Future Of The Global Economy: Towards A Long Boom? OECD Publications Service, 2, rue Andr´e-Pascal, 75775 Paris Cedex 16, France (03 1999 02 1 P) ISBN 92-64-17029-4 – No. 50791 1999.
19. Team Champion: Everette J., Department of the US Treasury, Kyle Bartrem, Leidos Jessica Curtis,et. al, Risks and Vulnerabilities of Virtual Currency Cryptocurrency as a Payment Method, Public- Private, analytic exchange program, 2017, pp9-13 https://www.dni.gov/files/PE/Documents/9---2017-AEP_Risks